دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر (دراسة حالة ولاية تبسة)

أ. مشري محمد الناصر / جامعة سوق أهراس / nacer_mecheri@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 06 / 07 / 2016 تاريخ القبول: 09 / 11 / 2016 تاريخ النشر: 31 / 12 / 2016

الملخـــــص

يجتاز العالم في الوقت الحاضر مرحلة تتسم بالتنافس الحاد بين البلدان في مجال دعم وترقية فضاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وتسخيرها لخدمة متطلبات التنمية المستدامة في جميع مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لذلك أصبحت هذه المؤسسات تمثل خيارا استراتيجيا والبديل الأكثر عملية أمام الدول المتقدمة والنامية، وذلك لما تمتلكه من خصائص تؤهلها للوصول لمعدلات النمو المرجوة وتجاوز الاختلالات الهيكلية التي تطبع اقتصادياتها، بحيث أضحي من غير المتوقع إحداث نمو متوازن وتنمية محلية مستدامة في هذه الدول دون دعم وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

ومن هذا المنطلق وفي ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة تسعي الجزائر وعلى غرار بقية الدول إلى النهوض بهذا النوع من المؤسسات من خلال تبني إستراتيجية متكاملة تهدف من خلالها إلى توجيه مميزات هذه المؤسسات بغية خدمة التنمية الشاملة والتنمية المحلية المستدامة ضمن مختلف المناطق المكونة لها، وولاية تبسة واحدة من الولايات التي تسعي إلى المساهمة في التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة من خلال الارتقاء بمستويات التنمية المحلية المستدامة فيها واستغلال جميع الآليات لدعم هذه التنمية والتي تشكل فيها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة أهم مدخل.

الكلمات الدالة: المؤسسات المصغرة، تنمية محلية، تنمية مستدامة.

Résumé

Le monde passe, au stade actuel une période de concurrence aiguë entre les pays de la zone de soutien et de mise à niveau de l'espace des moyennes et petites et des micro entreprises et mise à profit pour répondre aux exigences du développement durable dans tous les domaines des droits économiques, sociaux et environnementaux, et maintenant ces institutions représentent un choix stratégique et alternative la plus pratique en face des nations développées et en développement, et qu'en raison de son des biens qui se qualifient eux pour atteindre le taux de croissance désiré et de surmonter les déséquilibres structurels qui imprime leurs économies, de sorte qu'il ne devrait pas permettre une croissance équilibrée et durable de développement local dans ces pays sans le soutien et le développement des moyennes et petites et des micro entreprises.

Sur cette base et compte tenu de l'évolution économique accélérée, l'Algérie est à la recherche, comme le reste du pays qui cherchent à promouvoir ce type d'institutions à travers l'adoption d'une stratégie intégrée visant à laquelle pour guider les avantages de ces institutions pour servir le développement global et de développement local durable dans les différents domaines de ses constituants, et la wilaya de Tébessa l'un des wilayas des États qui cherchent à contribuer au développement global durable aux niveaux national grâce à l'amélioration du développement local durable dans la région et d'utiliser tous les mécanismes pour soutenir le développement et si elles sont les moyennes et les petites et les micro entreprises une entrée mini principale.

Mots Clés : micro entreprises, développement local, développement durable.

تمهيـد

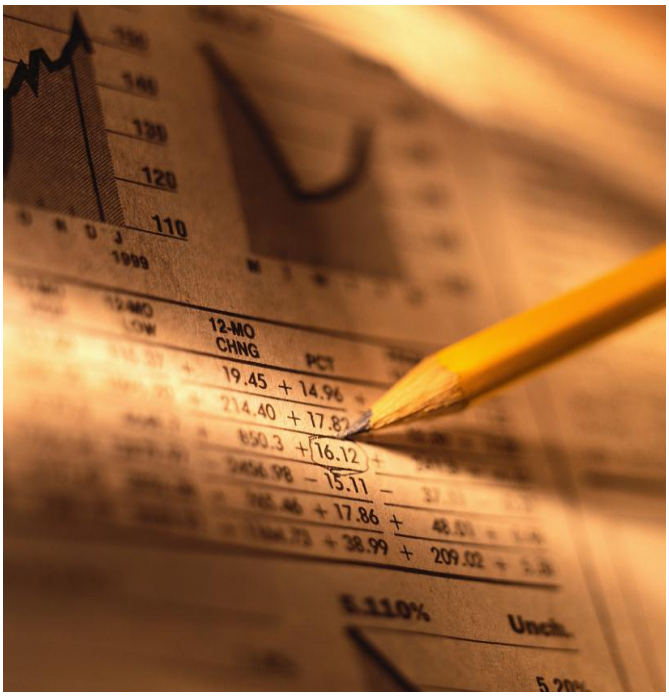

في الوقت الذي أصبحت فيه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة البديل الأكثر عملية أمام الدول، وخاصة النامية لتحقيق معدلات النمو المرجوة وتجاوز المعوقات الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة التشوهات البيئية، جهدت الأدبيات التنموية ومنذ عقدين تقريبا على الترويج للتنمية المحلية وأهميتها ونجاعة النتائج التي يمكن أن تحققها في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحلية والوطنية، وخاصة بعد بروز مصطلح الاستدامة وتنديد المنظمات الرسمية والغير الرسمية بضرورة دمج متطلبات الارتقاء بهذا النموذج التنموي الجديد الذي يجسد معني الاستدامة ضمن جميع مستويات التنمية وعلى جميع الأصعدة المحلية والوطنية...الخ، ولقد شددت هذه الأدبيات على أهمية الاعتماد على هذا النموذج الجديد في العمل الاقتصادي-الاجتماعي والبيئي محليا، والذي يعتمد على الدمج بين أسس وقواعد ومناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية، وهذا بهدف إحداث تغيير في أسلوب التفكير وطريقة العمل انطلاقا من المحلية وصولا إلى الوطنية ومنها إلى العالمية، ومن هذا باتت التنمية المحلية المستدامة تعتبر ركيزة من ركائز التنمية الوطنية الشاملة والمتوازنة والموافقة لشروط الاستدامة إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي المستدام بين مختلف المناطق، وفي مقدمتها تنفيذ مشروعات البني الأساسية إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل ودعم المشروعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة المدرة للدخل والمحافظة على البيئة.

إن اهتمام الجزائر بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة جسد بغية خلق منظومة مؤسساتية تستجيب لجميع التغيرات الجذرية التي تفرضها التعاملات الاقتصادية والاقتداء ببرنامج القرن الصادر عن مؤتمر **ريو ديجانيرو** والذي سمي بأجندة القرن 21، وباعتبار أن ولاية تبسة من المناطق التي تسعي فيها الجزائر إلى دعم التنمية المحلية المستدامة من خلال الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتي يمكن اعتبارها من العوامل التي تدفع بالولاية إلى اللحاق بالركب الذي تهدف الجزائر إلى الوصول إليه، آلا وهو التنمية الوطنية المستدامة والمتوازنة بين مختلف أقاليمها الجغرافية.

وسوف نحاول في هذه الورقة البحثية التركيز على التنمية المحلية المستدامة باعتبارها موضوع الساعة وهذا من خلال ابراز مايلي:

- لمحة عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر؛
- ماهية التنمية المحلية المستدامة؛

- دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة.

I. لمحة عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر:

بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الارتقاء باقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إلا أنه لاتزال هناك مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات التي تعترض سبيل هذه المؤسسات، منها ماهو متعلق بتعريفها، ومنها ما يتعلق بأشكالها وخصائصها، وهذا ما ترتب عنه صعوبات كبيرة أمام المهتمين والدارسين لهذا النوع من المؤسسات بشأن السياسة التي يتعين اختيارها من أجل النهوض ودعم وترقية هذه المنظومة المؤسساتية التي تتجسد في منظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

وقد عرفت الجزائر هذا النوع من المؤسسات من خلال القانون التوجيهي رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ2001/12/12 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعرفتها بأنها كل مؤسسة لإنتاج السلع والخدمات والتي:

- تشغل من 1 إلى 250 عامل.
- رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج وايرادتها السنوية أقل من 500 مليون دج.
- تتمتع بالاستقلالية المالية بحيث لا يمتلك رأس مالها من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخري بمقدار يساوي أو يزيد عن 25٪.

- وقد صنفت كل من المواد 7.6.5 من نفس القانون التوجيهي، كل مؤسسة على حدى وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (01): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر.

المعيار / الصنف	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	الإيرادات السنوية (مليون دج)
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 09	أقل من 20	أقل من 10
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200	أقل من 100
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 إلى 2000	من 100 إلى 500

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المواد 7.6.5 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 الصادر بتاريخ 2001/12/12.

I-1- خصائص ومميزات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر.

تتميز المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر على المؤسسات الكبيرة بمجموعة من الخصائص والمميزات والتي يمكن حصرها في[1]:

I-1-1- الإدارة والتسيير: يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة الإدارة نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي، وهذا لكون الإدارة تتجسد في معظم الأحيان في شخصية مالكها[2].

I-1-2- سهولة التأسيس: يتجلي ذلك في انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لانشاءها نسبيا، وكذلك سهولة الإجراءات الإدارية، وانخفاض تكاليف التأسيس نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي.

I-1-3- قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين: تتميز هذه المؤسسات في الجزائر بقلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل.

I-1-4- التجديد والإبداع: تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة[3].

I-1-5- تلبية طلبات المستهلكين: إن طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتوزعها الجغرافي يجعلها موجه أكثر لإنتاج السلع والخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك أو أن منتجات هذه المؤسسات موجه إلي صناعة منتجات أخرى.

I-1-6- الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل: نظرا لقلة حجم هذه المؤسسات، نجد أن الكثير من ملاكها يلجئون إلى تمويل مؤسساتهم من مصادر داخلية فردية أو عائلية[4].

I-1-7- إمكانيات محدودة للتوسع وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة: تعتبر هذه الميزة أو الخاصية واحدة من الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات في الجزائر.

I-1-8- إحداث التوازن بين المناطق: تعمل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على إحداث نوع من التوازن والعدالة في التنمية الإقليمية من خلال قدرتها على استغلال الموارد المحلية والخصائص المميزة لكل منطقة على حدا ولقدرتها على الانتشار في العديد من الأقاليم بسبب صغر الحجم وقلة التخصص مما يساعد على تنمية هذه الأقاليم واستقرار السكان عليها.

II. ماهية التنمية المحلية المستدامة.

II-1- تعريف التنمية المحلية المستدامة.

لقد برز مفهوم التنمية المحلية المستدامة كمصطلح حديث النشأة ليعكس مدى تطبيق التنمية المحلية لمعايير الاستدامة، وسوف نحاول من خلال هذا العنصر إبراز تعريف التنمية المحلية المستدامة من خلال تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة ومفهوم التنمية المحلية، حيث أنه وبعدما أصبحت التنمية المستدامة تمثل الاتجاه التنموي الجديد الذي يعبر على التوازن بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية وتمثل في نفس الوقت النموذج التنموي المستحدث الذي تدخل ضمن اهتماماته المتطلبات البيئية كبعد جديد يدعم الاحتياجات الاقتصادية والأهداف الاجتماعية ويعالج الاختلالات البيئية ليس فقط على المستوى العالمي أو الإقليمي أو الوطني وإنما حتى على المستوى المحلى، هذا المفهوم الذي كان أول ظهور له بشكل رسمي على لسان رئيسة وزراء النرويج **Gro Harlem Brentedland** سنة 1987 من خلال تقريرها الذي سمي بـ**"مستقبلنا المشترك"** للتعبير عن السعي نحو ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، حيث عرفت فيه التنمية المستدامة على أنها **"**التنمية التي تلبي حاجيات الأجيال الحالية (الحاضرة) دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها الخاصة**"** كما يعرفها **Edoird Barbier** بأنها "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة"[5]، ويعتبرها الاقتصادي السويدي **Robert Solow** سنة 1991 "عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي"[6]، إن كل هذه التعاريف وغيرها تتفق على نقطتين أساسيتين وهما:

- **النقطة الأولى** تتمحور حول الحاجات: وتعني الحاجات الأساسية التي يجب تلبيتها وتوفيرها لجميع أطراف المجتمع بالشكل الذي يضمن تحقيق عدالة اجتماعية ليس فقط بين أفراد المجتمع الحالي وإنما بين أفراد المجتمع الحالي وأفراد المجتمع المستقبلي؛

- أما **النقطة الثانية** التي يتضمنها هذا التعريف هي فكرة تحديد الاستغلال اللاعقلاني للموارد المتاحة، وترك المجال للأجيال القادمة للاستفادة من هذه الموارد.

وفي هذا الوقت، أخذ مفهوم آخر مكانته ضمن الأدبيات الحديثة، الذي أضحى وسيلة وأسلوب يهدف من خلاله إلى تحقيق التنمية المتوازنة على المستوى الوطني، آلا وهو التنمية المحلية، حيث عرف على أنه" العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة"[7]، كما أخذ تعريف" عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدات المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدات المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة"[8]، ومن خلال هذين التعريفين يكمن لنا القول أن التنمية المحلية هي عبارة عن عملية يتم من خلالها الدمج بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية على مستوى المحليات من خلال استغلال الموارد المالية والبشرية والطبيعية المتاحة على مستوى تلك المناطق بغية التوصل إلى تلبية وتحقيق الاحتياجات والمتطلبات الجماهيرية من أجل الوصول إلى أعلى مستويات من الرفاهية لتلك المجتمعات.

- ويعرفها **محي الدين صابر** على أساس أنها "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة ويقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية، ويقوم هذا الأسلوب على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة، عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا"[9]، ويعرفها البعض الآخر بأنها "حركة التغيير التلقائي الجذري المستمر والمخطط في بناء وقيام مركب للأنشطة التنموية الشاملة والمتوازنة حكوميا وأهليا، والذي يتمثل في المشاركة الشعبية، والاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية والبشرية والمادية لتحقيق العدالة التوزيعية للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الاقتصادي"[10]، من خلال هذه التعريفات نستنتج أيضا أن التنمية المحلية هي عبارة عن حركة وأسلوب يتم من خلاله إحداث تغيرات ضمن جميع المجالات المتاحة في المحليات من أجل خلق التوازن والتوزيع العادل للعوائد، وذلك من خلال الاعتماد على الأساليب العلمية والمناهج المدروسة بغية تحقيق الوعي المحلي والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ولا يتم هذا إلا بخلق روح التعاون والمشاركة الفعلية بين الحكومات المحلية ومجتمعاتهم السكانية.

- و مما سبق يمكن تعريف التنمية المحلية المستدامة بأنها "تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلى من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقا لأولوياتها، مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر"[11] وتعرف أيضا "نتيجة تفاعل مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والأبعاد البيئية والثقافية في كل مشروع تنمية في كل مكان معين، وتشكل البلدية الهيئة الأساسية لتأمين التنمية المستدامة خاصة وأنها الهيكل الأقرب إلى المجتمع والأكثر جدارة لتلبية حاجياتهم"[12].

- وهناك من يعرف التنمية المحلية المستدامة على أنها: إستراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع وتعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية، أي تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية والمواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة والاستمرارية والاستدامة، أي العدالة بين أفراد المجتمع الحالي، وبين المجتمع الحالي والمستقبلي من خلال الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات البيئية التي تحافظ على حق الأجيال المستقبلي (المجتمعات المستقبلية).

إذن فمن خلال هذا التعاريف وما سبق يمكن القول أن التنمية المحلية المستدامة تتشارك مع التنمية المحلية في نقطتين أساسيتين أن التنمية المحلية هي عبارة عن تكافل لجهود المجتمع سواء كانت حكومية

أو من خلال المشاركة الشعبية من أجل تحقيق متطلباته وحاجياته، ولكن التنمية المحلية المستدامة تجزم بضرورة تحقيق العدالة في التوزيع واستغلال الموارد المحلية المتاحة من خلال الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الأجيال القادمة وحقهم في هذه الموارد المحلية، ولابد من ضرورة تفهم الفرق بين التنمية المحلية والتنمية المحلية المستدامة، فإذا كانت التنمية المحلية تختص بتوظيف جميع موارد المجتمع المحلي المادية والطبيعية والبشرية من اجل زيادة الدخل وتحسين الحالة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية وتحسين نوعية الخدمات، فان التنمية المحلية المستدامة تسعى لتلبية حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تأمين حاجاتهم وحماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية ومعدلات الاستهلاك المرتفعة واستخدام تكنولوجيا متطورة أنظف وأكفأ في استهلاك الطاقة وتقليل الانبعاثات، حيث ترتكز التنمية المحلية المستدامة على وحدة المصير والاستدامة والديمقراطية والمشاركة الشعبية والقيم والعدالة والمساواة والشفافية والمحاسبة.

II-2- أبعاد وأهداف التنمية المحلية المستدامة: تتكون التنمية المحلية بمفهومها التقليدي من بعدين أساسيين هما البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، وبإدراج مفهوم الاستدامة ضمن مفهوم التنمية المحلية فإن المفهوم هنا يستدعي ألا تقتصر قابلية الرفاهية والتحسن على الجيل الحالي من السكان فقط، بل لابد من إدراج الأفق الزمني البعيد في الحسبان، وحالة الحياة ومستوى الرفاهية والمعيشة للأجيال القادمة، وبالتالي يجدر بالتنمية المحلية المستدامة الأخذ بعين الاعتبار البعدين الأساسيين للتنمية المحلية، علاوة على البعد الآخر الذي يجسد مبدأ الاستدامة ألا وهو البعد البيئي، هذا فضلا عن البعد التكنولوجي الذي أصبح يعتبر من أهم متطلبات تحقيق الاستدامة في المجتمعات.

II-2-1- البعد الاقتصادي: إن البعد الأول من أبعاد التنمية المحلية المستدامة يتمثل في كيفية الربط بين الاتجاهات والمفاهيم الفكرية والتطبيقية الاقتصادية مع المتغيرات والمتطلبات البيئية وكيفية إحداث الانتقال التدريجي من الاقتصاد الكلاسيكي الذي يهمل البعد البيئي إلى المنهج الاقتصادي الذي يعطى أهمية للجانب البيئي، وهذا يعني حسم الصراع الإيديولوجي بين الاقتصاد والبيئة، ويطرح هنا هذا البعد مسالة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية .

II-2-2- البعد الاجتماعي: إن الاتجاه الاجتماعي في التنمية المحلية المستدامة يقصد به كيفية الارتقاء بالإنسان نحو إنسانيته حيث أنه يجعل من التنمية وسيلة للالتحام الاجتماعي، وعملية للتطوير في الاختيار السياسي ولابد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار عدل وإنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول ومابين الأقاليم، حيث أن تحقيق فكرة التنمية المحلية المستدامة يقف أساسا على الإنسان لكونه يعتبر مدخل ومخرج هذه التنمية.

II-2-3- البعد البيئي: يجسد البعد البيئي في التنمية المحلية المستدامة بعد الاستدامة بالإضافة إلى مبدأ الحاجة والمحافظة، والمقصود هنا استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية وخاصة تلك الموارد المحدودة والنادرة والغير قابلة للتجدد حيث يجب أن تراعي كل إستراتيجية تنموية محلية القيود الطبيعية ومحدودية الموارد الطبيعة، والمحافظة على الحقوق الاستغلالية للأجيال القادمة، إن تجسيد البعد البيئي للتنمية المحلية المستدامة يستوجب الاهتمام بالنقاط التالية:

- حماية الأراضي من الزحف الحضري وتوسع المتمدن على حساب الأراضي الزراعية وتطبيق تقنيات الحد من الانجراف والتصحر، واستخدام تقنيات مكافحة الآفات المتكاملة بدلا من الاستخدام المسرف والغير العقلاني للمبيدات وما ينتج عنه من خسائر وتأثيرات سلبية على الكائنات الحية التي تسكن التربة وعلى التنوع البيولوجي وتلويثا للمياه السطحية والجوفية؛

- حماية الموارد الطبيعية وخاصة المياه من خلال تبني منهج متكامل لتخطيط الاقتصاديات المائية وإدارتها وكذا الارتقاء بنوعية ونطاق خدمة المياه بإنشاء محطات للتنقية واستعمال أفضل الطرق في مجال الري والسقي من خلال تحسين كفاءة شبكات المياه، وتنظيف المناطق التي تعاني مشاكل في التلوث، هذا بالإضافة إلى تبني ممارسات وتكنولوجيات تزيد من الاستفادة والمحافظة على الموارد الطبيعية من النضوب؛

- إلزامية التعامل مع المخلفات البيئية والنفايات الخطرة الناتجة عن النشاطات البشرية وخاصة الصناعية من خلال تخزينها ومعالجتها ونقلها وتصريفها وإعادة تدويرها وتبني سياسات إضافة تكلفة إعادة التصنيع أو التخلص الآمن بيئيا من الأجزاء غير القابلة للتدوير في المنشات الصناعية لسعر المنتجات الجديدة لدعم اقتصاديات الصناعات القائمة على إعادة استخدام البقايا مثل[13]: استخدام الإطارات والبلاستيك والقطع المعدنية، أو الاستعانة بالأساليب التي يتم من خلالها التخلص من النفايات الغير قابلة للتدوير وإعادة الاستغلال من خلال الحرق أو الطمر الذي يتم في المناطق المخصصة لهذا الهدف، وخاصة المخلفات التي تنتج عن الصناعات الكيماوية[14].

- حماية المحيط المناخي: وذلك بالحد من ممارسة كل الأنشطة المؤدية إلى التأثير على أنماط سقوط الأمطار أو زيادة درجة الحرارة أو زيادة انسياب الأشعة فوق البنفسجية وغيرها، ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو تدمير طبقة الأوزون.

II-2-4- البعد التكنولوجي: أصبحت التكنولوجيا من أهم الركائز التي تقوم عليها الحياة البشرية بسبب الايجابيات التي تمنحها كوسيلة للتقليل من الضغوطات والأعباء وتحقيق الرفاهية والراحة، ولكن التكنولوجيا سلاح ذو حدين فبالرغم من الايجابيات التي تضعها تحت إمرة الإنسان، هناك سلبيات تجعلها تعد التهديد رقم واحد على حياته وعلى مستقبله، وخاصة بالنسبة للأضرار التي تؤثر بها على البيئة، فالتنمية المحلية المستدامة تسعى إلى استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية وبالتالي التحول إلى التكنولوجيات الأنظف والتقنيات الصديقة للبيئة والاعتماد على التكنولوجيات التي تستخدم للتخلص التدريجي من المواد الكيماوية، والتي تقلص إلى حد كبير من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية، والاعتماد على التكنولوجيات المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية وحملات التوعية للحد من انبعاث الغازات بالاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة بدلا من المحروقات للحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون[15].

II-3- معوقات تجسيد التنمية المحلية المستدامة: بالرغم من أن التنمية المحلية المستدامة تعد من أهم الأساليب والسياسات والاستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمعات وكوسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية والريفية كغرض منها للوصول إلى التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة، إلا أن حتى المحيط الذي تنشط فيه التنمية المحلية المستدامة يجعلها تعاني من المعوقات، ومن هذه المعوقات نجد:

II-3-1- المعوقات الاجتماعية: والتي يتصدرها مشكل الفقر الذي يعتبر من المعوقات التي تعتبر الأكثر فتكا بمستقبل التنمية المحلية المستدامة، وهو السبب في الكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، ومشكل الهجرة من الريف إلى المدينة علاوة على الآفات التي تحد من فاعلية برامج هذه التنمية.

II-3-2- المعوقات الاقتصادية: نجد ضمنها مشكل التمويل الذي يعبر عن النقص الكبير في المصادر الداخلية للتمويل علاوة على مشكل التحولات الاقتصادية وصعوبة تثمين النفايات والتجاوزات البيئية...الخ.

II-3-3- المعوقات السياسية: تتجسد هذه المعوقات أساسا في سيطرة المركزية العقيمة التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم واستقطاب فرص البيئة الخارجية وهذا لمحاربة الضعف الداخلي ومحاربة التهديدات الخارجية.

II-3-4- المعوقات الإدارية: التي تخلقها البيروقراطية التي تعيق قيام المشاريع التنموية وخاصة منها المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال تعقيد الإجراءات الإدارية وتفشي الروتين، والبطء الشديد في إصدار الأوامر والقرارات، بالإضافة إلى العجز الكبير في الكفاءة الإدارية المؤهلة والمدربة على تحمل المسؤولية ضمن عمليات التنمية وكذا جهل الأعوان الإداريين بالمعارف الجبائية وأصول مراجعة الحسابات والتشريعات الضريبية...الخ[16].

II-4- مقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة: تعتمد التنمية المحلية المستدامة في تحقيق أهدافها على مجموعة من المقومات التي تجسدها وهي نفسها المقومات التي تساهم في تجسيد التنمية المحلية بمفهومها الكلاسيكي، والتي تتمثل في:

II-4-1- الإدارة المحلية: إن التحول في حياة وفلسفة الدولة والميل نحو التوسع في مجالاتها الإقليمية، وكذا التوسع في التطبيق الديمقراطي لنظام الإدارة المحلية لإدارة تحديات التنمية المحلية المستدامة هو اتجاه لا يمكن تجاوزه وتجاهله في العصر الحديث، حيث تعتبر الإدارة المحلية من أهم المقومات التي تقوم عليها التنمية المحلية المستدامة.

II-4-2- المشاركة الشعبية: من المقومات الأخرى التي تلعب دورا كبيرا في تجسيد التنمية المحلية المستدامة نجد المشاركة الشعبية أو ما يطلق عليهم بمصطلح الأهالي حيث أن المشاركة الشعبية وتعرف بأنها" الجهود المنظمة التي يقوم بها سكان مجتمع ما بغرض تحديد أهداف يشعرون بأن مجتمعهم يحتاج إليها وتنظيم أنفسهم بالعمل المشترك لتحقيق تلك الأهداف"[17]، وبالتالي فإنها تمثل جهود المواطنين المحليين كأفراد وجماعات للارتقاء بوحدتهم المحلية من خلال العمل مع السلطات المحلية لتحديد احتياجاتهم وأولوياتهم وكيفية الوصول لهذه الحاجيات.

II-4-3- التخطيط المحلي وضرورة التكامل بين أجهزته من اجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة: إن التخطيط المحلي يعمل على التوظيف الأمثل للموارد المحلية وتحقيق أفضل العوائد وزيادة معدلات الاعتماد على الذات والابتعاد التدريجي عن الاتكال على المركز وزيادة فرص النمو وتحسين الإنتاجية، وخلق مواطن العمل والاستفادة من اقتصاديات الحجم والأثر المضاعف من خلال انفتاحه على المناطق المجاورة، إن التخطيط المحلي يعد الوسيلة التي يتم من خلالها الربط يبين التنمية المكانية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البيئية ويضمن التوازن الاقتصادي – البيئي ويؤدي إلى توفير بنية تحتية وبيئة مناسبة تساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية مع مبدأ الحفاظ على البيئة وهذا ما يسمى **بالتخطيط المحلى البيئي** الذي يهتم بالتخطيط لكل عنصر من عناصر البيئة.

II-4-4- التمويل المحلي: إن التمويل يعتبر من أهم المقومات والمرتكزات التي تقوم عليها التنمية بصفة عامة وعصب الحياة الذي تقف عنده التنمية المحلية المستدامة فالتمويل المحلي هو عبارة عن كل الموارد المالية المحلية المتاحة والتي يمكن توافرها من المصادر الداخلية والتي تجسدها الضرائب المحلية التي تعتبر أهم أداة من أدوات التحصيل في التمويل الداخلي وهي عبارة عن الأموال التي تحصلها المجالس المحلية من الرعايا والمقيمين في نطاقها لتحقيق منفعة عامة تصب في أهداف ومبتغيات التنمية المحلية المستدامة ولتغطية احتياجاتها المالية ونجد أيضا الرسوم المحلية التي تعبر عن مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعه الفرد.

III. تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية المستدامة بولاية تبسة

تقع ولاية تبسة بأقصى الشرق الجزائري بين خطي عرض 30-32° شمالا وخط طول 5,54 شرقا تحدها شمالا ولاية سوق أهراس ومن الغرب ولايتي أم البواقي وخنشلة، وجنوبا ولاية الوادي، وشرقا الجمهورية التونسية، وتبعد عن العاصمة بحوالي 700كلم وترتفع بـ900كلم عن مستوى سطح البحر وتشترك مع الجمهورية التونسية في شريط حدودي على مسافة 297كلم وبأربعة مراكز حدودية برية، وقد انبثقت عن التقسيم الإداري سنة 1974.

تلعب المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة دورا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال تكثيف النسيج الصناعية وتنشيط الحركة التجارية في المنطقة والمحافظة على الموارد المتاحة، كما يعتبر هذا النوع من المؤسسات مستقطبا للمستثمرين الخواص للاستثمار بالمنطقة، وبالتالي تزيد فرص العمل، وتحقيق إيرادات جبائية معتبرة ويمكن تلخيص مساهمة هذه المؤسسات في التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة من خلال مايلي:

III-1- مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التشغيل في ولاية تبسة: تساهم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بنسب معتبرة في توفير مناصب العمل، والتقليل من نسبة البطالة وتحسين الظروف الاجتماعية في ولاية تبسة والجدول التالي يوضح ذلك تطور معدلات التشغيل في ولاية تبسة خلال الخمس السنوات الأخيرة.

جدول رقم (02): تطور عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وعدد العمال فيها في ولاية تبسة للفترة (2005-2011).

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة (مؤسسة)	2.512	2.843	3.092	3.476	3.727	3.843	4.132
عدد العمال في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة (عامل)	14.374	15.031	16.756	18.140	16.651	17.879	19.022
نسبة التطور في عدد العمال بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة(%)	-	4,57	11,47	8,25	-8,21	7.37	6.39
عدد العمال خارج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عامل)	111.939	114.711	116.644	110.421	113.916	115.334	116.434
عدد العمال بالولاية (عامل)	126.313	129.742	133.400	128.561	130.567	133.213	135.456
نسبة مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التشغيل الإجمالي للولاية (%)	11,38	11,58	12,56	14,11	12,75	13.42	14.04

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على معلومات متحصل عليها من مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومديرية التخطيط والإحصاء بولاية تبسة

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ الدور الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في توفير مناصب الشغل في ولاية تبسة، حيث سجلت ولاية تبسة خلال الفترة 2005-2011 تطور مستمر لعدد العمال في هذه المؤسسات حيث كانت سنة 2005 توظف 14.374عامل وقفزت سنة 2008 إلى 18.140عامل أي بمعدل تطور بلغ 26,20% وهذا ما يعكس نجاعة البرامج والسياسات الداعمة لدور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة خلال هذه المدة، بينما سجلت الولاية

انخفاض في مساهمة هذه المؤسسات في ميدان التشغيل خلال 2009 حيث سجلت انخفاضا بـ8,21% أي بما يقارب 1.489منصب عمل، بينما قفز عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة سنة 2011 إلى 4.132 مؤسسة وتساهم بـ 14.04% في إجمالي التشغيل بالولاية.

بالرغم من زيادة عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ولاية تبسة إلا أن مساهمتها في توفير مناصب العمل انخفضت في 2009؟ إن هذا الانخفاض راجع إلى انسحاب المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي توفر من 10 إلى 250 عامل واستبدالها بالمؤسسات المصغرة التي توفر من 01إلى 09منصب عمل وسيطرة هذا النوع من المؤسسات ما يقارب 87,47% التي لا تطلب جهد ولا تعقيد في الإدارة والتسيير...الخ، بينما تزايد تعدادها ومساهمتها في عملية التشغيل خلال المدة 2010-2011، وهذا بسبب السياسة التي انتهجتها الجزائر خلال هذه الفترة والتي تهدف إلى تشجيع الاستثمار في هذا النوع من المؤسسات من خلال القروض الممنوحة من الهيئات التابعة لهذا القطاع من مثل: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لضمان القرض المصغر...الخ، وتشجيع المشاريع التي تشغل أكبر عدد ممكن من العمالة.

ومن خلال الجدول نلاحظ تزايد مستمر في إجمالي عدد العمال بالولاية حيث ارتفع من 126.313عامل سنة 2005 إلى 130.567عامل سنة 2009 ومن ثم إلى 135.456 عامل، وإذا ما قارنا نسب التشغيل في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بقطاعات النشاط خارج هذه المؤسسات نجد أن هذه الأخيرة تستحوذ على 12,75% من عدد العمال الإجمالي لسنة 2009 بالمقابل نجد أن المؤسسات الأخرى تساهم بـ87.25%، وفي 2010 بـ 13.42% وفي 2011 بـ 14.04% وهذا من إجمالي المناصب بالولاية، وهي نسبة أقل ذا ما قرناها بسنة 2008 أين سجلت مساهمة بـ14,11% ونسبة أعلى من السنوات 2005، 2006، 2007 أين سجلت مساهمة بـ11,38% و11,58% و12,56% على الترتيب، وهذا ما يدل على زيادة الوعي بأهمية هذه المؤسسات وأهمية التنقل إلى القطاعات الاستثمارية الخاصة بدلا من انتظار العمل لدى القطاع العام.

III-2- مساهمتها في الإيرادات الجبائية: كما تظهر مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة من خلال العوائد الجبائية التي تتحصل عليها الجماعات المحلية والتي تتمثل في الرسوم والضرائب، وبما أن ولاية تبسة تمتلك حوالي 4.132 مؤسسة متوسطة وصغيرة ومصغرة (إحصائية 2011) والتي تشتغل حوالي 19.022عامل فإن هذه المؤسسات توفر إيرادات جبائية تساهم في تدعيم ميزانية البلديات الموجودة فيها مما يتيح لهذه الأخيرة تخصيص مبالغ أكبر لقسم التجهيز والاستثمار والذي يقوم بإنشاء المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وتنمية المنطقة بشكل يخدم متطلبات الحماية البيئية...الخ ، وتتمثل أهم الضرائب والرسوم الأساسية التي تقتطع من رقم أعمال كل مؤسسة فيما يلي: - الرسم على النشاط المهني (TAL)؛ - الرسم على القيمة المضافة (TVA)؛ الإضافة إلى الرسم العقاري (TF)؛ الضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛ والضريبة على الدخل الإجمالي (IRG).

إن مستوى الإيرادات الجبائية في تزايد مستمر من سنة إلى أخري حيث كانت سنة 2006 تقدر بـ4.090.127.000دج وأصبحت سنة 2008 تقارب 6.427.989.000دج، ونجد أن عاصمة الولاية تحتل المرتبة الأولى بمجموع 1.565.732.000دج وبنسبة 24,36% تليها بلدية بئر العاتر التي حصدت 638.041.000دج وبنسبة تقدر بـ 9,93% من إجمالي الإيرادات الجبائية لولاية تبسة، ثم بلدية الونزة بمجموع 523.071.000دج، ثم تتوالي البلديات الأخرى بنسبة معينة من العوائد وتعود هذه التطورات التي دفعت إلي زيادة معدل الإيرادات الجبائية إلي المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حيث لاحظنا من خلال الجدول والشكل السابق ارتباط تطور إيرادات البلديات بتطور عدد هذه المؤسسات حيث كلما ارتفع

عددها ارتفعت الإيرادات الجبائية بالتبعية، مما يشير إلى أن هذه المؤسسات تساهم بدرجة مقبولة في تلك الإيرادات، فمثلا قدرت إيرادات بلدية العقلة المالحة 119.883.000دج في حين وصلت ببلدية تبسة 1.565.732.000دج سنة 2008، وهذا راجع لكون الأولى تنعدم فيها هذه المؤسسات مقارنة بنظيرتها والتي بلغ فيها عدد هذه المؤسسات بها إلى 2.027مؤسسة، وبالتالي هنا يتجلى الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في خلق التنمية المحلية المستدامة من الجانب المالي*.

III-3- مساهمتها في تفعيل القطاع الفلاحي: يعتبر القطاع الفلاحي القطاع الذي من المفترض أن يلعب الدور الاستراتيجي في التنمية المحلية المستدامة ومن القطاعات الأولية وواحد من أهم أقطاب التشغيل التي من المفترض أن تلعب دورا استراتيجيا بسبب طبيعة المنطقة والإمكانيات المتاحة فيها من هذا الجانب، حيث سجلت ولاية تبسة في هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة استفاد من دعم مختلف البرامج التنموية فقد وصلت عدد مناصب الشغل التي توفرها حوالي 46مؤسسة متوسطة وصغيرة ومصغرة إلى 520 عامل حسب 2009 ووصلت خلال 2010-2011 الى 56مؤسسة والتي تشغل حوالي 802عامل، وهذا العدد لا يمثل شئ مقابل إمكانيات هذا القطاع في المجال التشغيلي والمالي بسبب الحالة التي آلت إليها المنطقة والتي أصبحت تعد من المناطق الصحراوية وهذا بسبب غياب السياسات والبرامج الشاملة والتي تؤدي إلى استصلاح هذه الأراضي التي تدهورت بسبب الانجراف والتصحر وتآكل التربة، وبالرغم من التمويل المالي الذي حظيت به المنطقة ودعم الدولة لهذا القطاع، نجد أنه مازال يعاني من نقص شديد وتخلف ملحوظ وهذا بسبب توفر الأغلفة المالية وغياب الأساليب التخطيطية التي تدعم هذه القطاع، إلا أن دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة الناشطة في قطاع الفلاحة يبرز من خلال إنتاج:

III-3-1- البطاطا: لقد ساهمت المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في خلق مجال خصب للاستثمار حيث حققت الولاية من هذا الجانب اكتفاء ذاتيا وفائض استهلاكي قدر بـ30.3% سنة 2010ومصدرا هاما لتغذية المواشي في حالات الجفاف، كما ساهمت في خلق توجه جديد يتمثل في تصدير الولاية لهذا المنتج للأسواق الخارجية سواء على الأسواق المحلية الوطنية أو حتى التونسية باعتبارها الأقرب إلى المنطقة، ولعب دور كبير في تحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى الوطني، الا أن ولاية تبسة سجلت في 2011 تراجع في مستوى إنتاج البطاطا بسبب تدهور الحالة المناخية التي أثرت سلبا على المحصول في هذه السنة.

III-3-2- الحبوب: والتي يتم تجفيفها وتعليبها أو استخدامها في بعض المنتجات الغذائية بعد طحنها، فمثلا القمح بنوعيه الصلب واللين يمكن استعماله في صناعة العجائن خاصة وأن هذا الإنتاج يحصد النصيب الأكبر من الإنتاج الزراعي بالولاية وهذا ما يلبي حاجات أساسية للسكان (خبز، عجائن...) ويساهم في توفير مناصب الشغل وبالتالي التقليل من نسب البطالة، إلا أن غياب التكامل بين مؤسسات القطاع الصناعي والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة الناشطة في القطاع الفلاحي هو الذي يحد من دور هذه المؤسسات في المساهمة في تحقيق التنمية على مستوى الولاية، وبالرغم من هذا وجد أن هذه المؤسسات لعبت دورا كبيرا في تحقيق الاكتفاء الذاتي والفائض في الولاية في الولاية.

III-3-3- الإنتاج الحيواني: يتم في الولاية تحويل الحليب إلى أجبان ومشتقاته، هذا إلى جانب كل من الصوف والجلود والأوبار، حيث أن هذه المعطيات تشير إلى فرص كبيرة للاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية والجلدية، التي تعتبر كدفعة في الارتقاء بالوضعية الصناعية في الولاية، وبالتالي تزويدها

*كل هذه الإحصائيات ممنوحة من طرف مديرية الإدارة المحلية بولاية تبسة، ولقد اقتصرت هذه الأرقام على المرحلة 2006-2008 بسبب غياب الإحصائيات التي تجسد الفترة 2009-2011.

بمنتجات محلية بدلا من المستوردة، إلا أنه وبالرغم من الكمية المعتبرة التي تنتجها والتي تساهم فيها هذه المؤسسات تبقي مشكلة خلق الشبكة التكاملية بين قطاعات الفلاحة والقطاعات الغذائية والتصنيعية تحد من تنامي وتزايد نشاط هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على الصعيد المحلى، وغياب فرص الاستثمار في هذا النوع من القطاعات.

III-4- مساهمتها في الجانب البيئي: إن مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة في ولاية تبسة لا يمكن أن تترجمها أرقام وإحصائيات وهذا لسببين: السبب الأول هو غياب المؤسسات التي تنشط في قطاع المحروقات وحتى المؤسسات الناشطة في قطاع الكيمياء والمطاط والبلاستيك تقدر بـأقل من 10مؤسسات وهذا على صعيد الولاية ككل، وحتى الصناعات الأخرى التي تنشط فيها هذه المؤسسات هي عبارة عن صناعات تقريبا صديقة للبيئة، باستثناء استغلال المواد الأولية الموجودة في المنطقة أو الغبار والضجيج الموجود في الولاية خاصة في الآونة الأخيرة، أما النقطة الثانية فهي الغياب الشبه كلى للإحصائيات التى لا تعود إلى غياب هذه العلاقة بين البيئة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وإنما إلى غياب الهيئات المسؤولة عن ترجمة هذه العلاقة وهذه المعلومات إلى أرقام ومعلومات يمكن من خلالها الحكم على مدى مطابقة هذه العلاقة للمعايير الدولية المتعامل بها في هذا المجال، وهذا ما صعب علينا مهمة الحصول على المعطيات الرقمية وترجمتها وتحليل العلاقة بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتنمية المحلية المستدامة من خلال جانب الاستدامة والبيئة ودراسة الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في القيام بهذا الجانب من التنمية المحلية المستدامة.

III-5- مساهمتها في تدعيم الصناعات التقليدية: للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة دورا مهما في دعم الصناعات التقليدية نظرا لطبيعة المنطقة الريفية مما يتيح الفرصة لرواج المنتجات التقليدية من صناعة الأواني الفخارية، الصناعات الصوفية والوبرية (زرابي، برانيس وألبسة تقليدية أخري)، النقش على الجبس، النقش على الخشب صناعة الجلود والدبغ (الدباغة) فمثلا نجد أن أعداد هذه المؤسسات التي تعمل في مجال الجلود والأحذية في ولاية تبسة تقدر بـ03مؤسسات توظف 04عمال، ومن هنا يمكن القول أنه وبالرغم من الدور الذي تلعبه الصناعات التقليدية في خلق نوع من الخصوصية الثقافية للمنطقة لكونها تعتبر مجال مفتوح أمام الأفراد لتنمية مواهبهم واستثمارها في هذا الميدان عن طريق تكوين مؤسسات مصغرة ثم صغيرة ومتوسطة، هذه الأخيرة تمثل الفرضية الوحيدة للحفاظ على الإرث الثقافي للمنطقة من جهة وتحقيق تنمية محلية مستدامة من جهة أخرى، حيث لا تطلب هذه الصناعات موارد كبيرة على غرار الخبرة والإتقان ولا تشكل أي نسبة مخاطرة على الوضعية البيئية لولاية تبسة، إلا أن أفراد الولاية لا يعطوا لها أي قيمة وهذا بسبب قلة التوعية والدعم الخاص بهذا النوع من الصناعات على الرغم من أن الولاية تعتبر من الولايات المشهورة بهذه الصناعات إلا أن نلاحظ أن هناك غياب لهذا النوع من المؤسسات وبالتالي نلمس تقريبا انعدام في مساهمة هذه الصناعات في خلق القيمة المضافة وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الولاية من هذا الجانب.

III-6- مساهمتها في تنشيط القطاع السياحي: إن الامتداد الجغرافي والطبيعي، والإرث الحضاري والثقافي للولاية أهلها بأن تكون قطب سياحي وقبلة للزوار إذ تتوفر على مناطق طبيعية وأثرية تؤهلها إلي خلق سلسلة من المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تتكامل فيها بينها من أجل خلق الجو السياحي الذي يغذي عوائد الولاية المادية والمعنوية حيث سجلت الولاية وجود حوالي 580 مؤسسة ناشطة في قطاع الخدمات من فنادق ومقاهي ومطاعم والخدمات الغير سلعية المقدمة للجماعة المحلية تساهم في تشغيل 1.685 عامل، كما ساهمت في ارتفاع العوائد المحلية المالية للمنطقة من خلال الضرائب والرسوم التي توفرها للولاية والتي تسمح لها بخلق مشاريع تنموية أخري، إلا أن مساهمة المؤسسات في ولاية

تمتلك مناطق سياحية جد راقية في حالة استغلالها مثل: خنقة بكارية ببلدية بكارية التي تمزج بين الهواء الطبيعي النقي والمياه الجبلية العذبة، وواد بوعكوس ببلدية الحمامات وغيرها من المناظر الأثرية التي يمكن أن تحقق للولاية اكتفاء ذاتي مالي وثقافي بمجرد استغلالها، بالتالي نجد أن مساهمة هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في القطاع السياحي محدودة وغير مرتفعة بسبب إهمال السلطة المحلية إلى هذا القطاع السياحي بدليل أن حصة هذا القطاع من البرنامج القطاعي الغير ممركز- على سبيل المثال لا الحصر- بلغت 9.000.000دج وهذا بنسبة 0,01% من إجمالي الغلاف المالي المخصص للبرنامج، وهذا ما يعكس مدى اهتمام الولاية بالسياحة بالرغم من أنها تعتبر من القطاعات الغنية التي تخلق القيمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية دون الإضرار بالبيئة والموارد الطبيعية والتنوعات البيولوجية والتي تستدعى توفير هياكل استقبال وخدمات سياحية عديدة (هياكل إيواء واستقبال، نوادي سياحية، مؤسسات تعمل كدليل سياحي) تكون في شكل مؤسسات متوسطة وصغيرة ومصغرة تنشط بهذا الخصوص وتعمل على استقطاب الزوار للمنطقة، ومن هنا فهي تساهم في خلق فرص عمل بالإضافة إلى المداخيل السياحية، بالتالي الوصول إلى أعلى معدلات التنمية المحلية التي تخضع لكل معايير الاستدامة وبتكلفة جد محدودة.

III-7- مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في مجالات أخرى:

بالإضافة إلى مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في ميدان تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال المساهمة في مجال التشغيل والتقليل من معدلات البطالة، بالإضافة إلي تمويل ميزانية البلديات من خلال العوائد الجبائية وعلى الصعيد البيئي وقطاع السياحة والصناعات التقليدية فإن دورها في التنمية المحلية المستدامة يتعدى ذلك إلى مجالات أخري والتي نوجزها فيما يلي:

- تلعب المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة دورا في خلق التكامل الصناعي بالولاية حيث نجد أن 66مؤسسة من هذا النوع توفر خدمات للمؤسسات، بالإضافة إلى 20مؤسسة ناشطة في قطاع المناجم والمحاجر و65مؤسسة تعمل في مجال تقديم خدمات التلحيم الحديدية والميكانيكا والكهرباء، إلا أن غياب المناطق الصناعية والعناقيد الصناعية هو السبب في انخفاض معدل هذه المؤسسات في مجال المساهمة في التنمية المحلية المستدامة في الولاية من خلال خلق نسيج مؤسساتي متكامل؛
- تلعب هذه المؤسسات دورا كبيرا في مجال الخدمات المحلية حيث نجد أنها توفر نسبة معتبرة من خدمات النقل والمواصلات حيث تساهم حوالي 221مؤسسة في هذا المجال، 281مؤسسة في مجال الصحة بالإضافة إلى 63مؤسسة تعمل في مجال تقديم خدمات متنوعة للعائلات، وبالتالي نجد أنه مقارنتا بالعدد الإجمالي للمرافق سابقة الذكر الموجودة في الولاية فان المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغر تلعب دور لابأس به في مجال تغذية المواطن بالخدمات، وفي سنة 2011 تضاعفت عدد المؤسسات المصغرة الناشطة في قطاع النقل الخاص سواء العمومي أو التجاري وهذا راجع إلى القروض الممنوحة في اطار دعم تشغيل الشباب، حيث لا حظنا أن أكثر من 60% من القروض منحت للاستثمار في مجال النقل والمواصلات.
- كما تلعب هذه المؤسسات دورا هاما وخاصة في هذه المرحلة لكونها تعتبر مرحلة الإصلاحات الهيكلية أي مرحلة الأشغال العمومية حيث نجد أن هناك 1.634 مؤسسة تعمل في مجال البناء والأشغال عمومية وهذه خارج مجال البترول، و65 مؤسسة تساهم بتوفير مواد البناء، الخزف، الزجاج.

➢ من خلال العنصر السابق الذي تناولنا فيه مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المحلية المستدامة نستنتج أن هذه المؤسسات تتطلب مجموعة من الإجراءات التي يجب اتخاذها على مستوى الولاية من أجل خلق وتهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة لتطوير ما هو قائم وبعث المزيد من

هذه المؤسسات أو هذه الصناعات أو هذه المشاريع مهما اختلفت التسمية بما يؤدي إلى خلق التشابكات الأمامية والخلفية مع بقية الهياكل الاقتصادية بالاقتصاد الوطني فهذا النوع من المؤسسات يحتاج إلى تربة صالحة للنمو والتطور حتى يمكن لها أن تساهم مساهمة حقيقية في تنمية ولاية تبسة تنمية محلية مستدامة.

خاتمـــــــــــة

لقد أصبح موضوع التنمية المحلية المستدامة يحتل مركزاً هاما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية والبيئية، ذلك أنها عملية ومنهجا ومدخلا وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية وتعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وبين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية وإعطاء الدفعة نحو تنمية شاملة ومتوازنة، ولقد باتت المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تعتبر من أهم متطلبات تحقيق الاستدامة وهذا نظرا للدور الكبير الذي تلعبه، والذي يعتبر دورا محوريا في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر عامة وولاية تبسة خاصة وذلك من خلال مجموعة من الاعتبارات التي تتعلق بمميزاتها وخصائصها.

الهوامـــــش والمراجع:

[1]-عبد الستار محمد العلى، فايز صالح النجار، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 67.

[2]-ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، دون ذكر سنة النشر، ص: 66..

[3]-بن عنتر عبد الرحمان، رحماني أسماء، **دور براءة الاختراع في حماية وتشجيع الإبداع والابتكار وتدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : حالة الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقي العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010، ص: 01.

[4]-محمد الهادي مباركي، **المؤسسات المصغرة: المفهوم والدور المرتقب**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، منشورات معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 1999، ص: 133.

[5]-Gabriel Wakerman, **Le Développement Durable**, édition ellipses, France, 2008, P. 31.

[6]-ياسمينة زرنوخ، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص: 129.

[7]-عبد الحميد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 13.

[8]-سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي والتنمية المحلية**، ورقة ضمن أعمال مؤتمر التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص: 21.

[9]-خبابة عبد الله، لعجي سعاد، **التنمية المحلية آلية التنمية الوطنية الشاملة** مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر (واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 15/14 أفريل 2008، ص: 02.

[10]- منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلى**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003، ص: 23.

[11]- سعداوي موسى، سعودي محمد، **الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، 4/3 مارس 2008، ص: 02.

[12]- مقالة حول: **بلدية بريتال مكتب التنمية المحلية**، المحملة من الموقع:
www.euromedina.orgbibliotheque...DeadSea_Ismail.pdf. تاريخ التحميل: 2011/12/30.

[13]- سامية جلال سعد، **الإدارة البيئية المتكاملة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، امبرشن للطباعة، مصر، 2005، ص: 254.

[14]- بوكعبان العربي، **المسؤولية الدولية على أساس المخاطر (حالة المسؤولية عن الأضرار البيئية)**، جزء العلوم الاجتماعية، إصدارات الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي، العدد05، الجزائر، 2009.

[15]- بوعمامة نصر الدين، بوعمامة على، **استراتيجيات التنمية المحلية في ظل المحافظة على البيئة**، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية، 4/3 مارس 2008، ص: 05

[16]- الأمين العوض حاج أحمد، وآخرون، ورقة بعنوان، **الأطر المؤسسية للمجتمع المحلى والشراكة في تحقيق التنمية**، دون ذكر مكان النشر، أوت، 2007، المحملة من الموقع: www.welfare.gov.sdworkshoptanmia2.pdf تاريخ التحميل 2012/01/22.

[17]- هناء حافظ بدوي، **التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 179.